

عنوان البحث

أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال

إعداد الطالب/

نايف محمد القحطاني

الرقم الجامعي : ٢٥٢٠٠١١٤٤

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

٢٠٢٥

مقدمة:

مقدمة (صفحة واحدة كاملة)

تعد ريادة الأعمال أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، لما تسهم به من تطوير للقطاعات الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتنويع مصادر الدخل الوطني. وقد أولت رؤية المملكة ٢٠٣٠ اهتمامًا كبيرًا بتمكين رواد الأعمال، باعتبارهم عنصرًا محوريًا في التحول الاقتصادي، حيث تهدف الرؤية إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على المنافسة محليًا ودوليًا. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، عملت الجهات الحكومية على إطلاق مجموعة من البرامج التمويلية الداعمة لرواد الأعمال، تشمل القروض الميسرة، وتمويل التأسيس، وبرامج الضمان، ورأس المال الجريء، إضافة إلى خدمات إرشادية واستشارية مرتبطة بالتمويل.

ورغم هذا التنوع في البرامج والمبادرات التمويلية، تبقى التساؤلات قائمة حول مدى قدرتها على تحقيق الأثر المطلوب في نمو المشاريع الريادية، سواء من حيث التوسع وزيادة حجم النشاط، أو من حيث الاستدامة المالية، أو تعزيز الابتكار، أو خلق فرص العمل. إذ تشير بعض التجارب إلى نجاح مشاريع عدة بعد حصولها على التمويل الحكومي، في حين تواجه مشاريع أخرى صعوبات في تحقيق الاستمرار أو التوسع بعد مرحلة التأسيس، مما يستدعي دراسة علمية متعمقة لفهم العوامل المؤثرة في هذا التباين.

وفي ظل هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال في المملكة، من خلال تحليل مدى فعالية هذه البرامج في تعزيز الأداء الريادي وتحقيق الأهداف التنموية. كما تهدف إلى تقديم فهم أعمق للعلاقة بين التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية ومتغيرات النمو الريادي، بما يساهم في تطوير السياسات والبرامج التمويلية المستقبلية، ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على دعم المبادرات الريادية وتحقيق التنمية المستدامة

مشكلة الدراسة:

مشكلة البحث (صفحة واحدة)

على الرغم من تعدد برامج التمويل الحكومية في المملكة العربية السعودية وتنوعها بين القروض الميسرة، وبرامج الضمان، ورأس المال الجريء، ودعم الابتكار، إلا أن الأثر الفعلي لهذه البرامج على نمو رواد الأعمال لا يزال محل تساؤل. فهناك مؤشرات على تحقيق بعض المشاريع الريادية لمعدلات نمو جيدة بعد الحصول على التمويل، في حين تواجه مشاريع أخرى تحديات في الاستمرار أو التوسع أو تحقيق الاستدامة التمويلية والتشغيلية. ويعكس هذا التباين وجود فجوة معرفية تتطلب دراسة علمية منهجية تُعنى بفهم العلاقة بين التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية والنمو الفعلي للمشاريع الريادية.

وتتجلى مشكلة البحث في الحاجة إلى قياس أثر هذه البرامج بشكل موضوعي، من خلال تحليل مدى قدرتها على تعزيز النمو الريادي في جوانبه المختلفة، مثل التوسع في الأسواق، وتحقيق الاستدامة، ورفع مستوى الابتكار، وزيادة فرص العمل. كما تبرز المشكلة في عدم وضوح ما إذا كانت آليات التمويل، وشروطه، وطريقة تقديمه، ونوعية البرامج، تلعب دورًا مباشرًا في تحديد نجاح المشاريع من عدمه.

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية؟

ويندرج تحت هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

١. ما أثر التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية على توسع المشاريع الريادية؟
٢. ما مدى تأثير برامج التمويل على استدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
٣. هل يساهم التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية في تعزيز الابتكار داخل المشاريع الريادية؟
٤. إلى أي مدى تدعم برامج التمويل الحكومية خلق فرص العمل لدى رواد الأعمال؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتزايد الذي تلعبه برامج التمويل الحكومية في دعم قطاع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، في ظل توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تؤكد على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الابتكار وتنويع الاقتصاد الوطني. ومع تعدد وتنوع هذه البرامج، تظهر الحاجة إلى تقييم علمي دقيق لمدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، خصوصًا في ظل التباين الواضح بين المشاريع التي تنجح بعد الحصول على التمويل وتلك التي تواجه صعوبات في الاستمرار أو النمو.

وتبرز أهمية الدراسة من الجانب العلمي في أنها تسهم في سد فجوة معرفية تتعلق بقياس الأثر الحقيقي للتمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية على نمو رواد الأعمال، إذ تشير الأدبيات إلى محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في السياق السعودي بشكل شامل ومتكامل. كما تقدم الدراسة إطارًا نظريًا وتحليليًا يساعد الباحثين في فهم العلاقة بين التمويل والنمو الريادي، ويفتح المجال لإجراء دراسات كمية ونوعية مستقبلية أكثر عمقًا.

أما من الجانب العملي، فإن نتائج هذه الدراسة تقدم قيمة مباشرة للجهات الحكومية والهيئات التمويلية من خلال توفير مؤشرات تساعد على تطوير السياسات والبرامج التمويلية، وتحسين آليات دعم رواد الأعمال، وتوجيه الموارد المالية نحو البرامج ذات الأثر الأكبر في تحقيق النمو والاستدامة. كما يستفيد رواد الأعمال من نتائج الدراسة عبر فهم دور التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية في تعزيز قدراتهم على التوسع، والاستمرار، وتطوير منتجات وخدمات أكثر تنافسية.

وبذلك، فإن هذه الدراسة لا تساهم فقط في بناء معرفة علمية حول أثر التمويل الحكومي، بل تضفي كذلك رؤية تطبيقية تساعد على دعم البيئة الريادية في المملكة، وتعزيز قدرتها على المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية المستدامة

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الرئيسة والفرعية التي تسعى إلى فهم العلاقة بين التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية ومختلف جوانب النمو الريادي. ويمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

١. تحليل أثر برامج التمويل الحكومية على توسع مشاريع رواد الأعمال من خلال دراسة قدرة المشاريع على زيادة حجم نشاطها ودخول أسواق جديدة بعد الحصول على التمويل.

٢. قياس مدى تأثير برامج التمويل على الاستدامة المالية والتشغيلية للمشاريع الريادية، ومعرفة ما إذا كان التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية يسهم في تحسين قدرة المشاريع على الاستمرار في ظل التحديات السوقية والمالية.

٣. دراسة دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز الابتكار عبر تقييم قدرة رواد الأعمال على تطوير منتجات وخدمات جديدة، ورفع مستوى التنافسية اعتمادًا على التمويل.

٤. تحديد أثر البرامج التمويلية على خلق فرص العمل داخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة مدى قدرة المشاريع على التوسع الوظيفي بعد الاستفادة من التمويل.

٥. تحليل العوامل المرتبطة بفعالية برامج التمويل الحكومية مثل سهولة الوصول، وآليات الصرف، وشروط التمويل، والبرامج المصاحبة كالإرشاد والاستشارات.

٦. تقديم إطار تحليلي يساعد على فهم العلاقة بين الدعم الحكومي في المملكة العربية السعودية والنمو الريادي، بما يساهم في بناء تصور شامل حول جدوى البرامج التمويلية وأثرها المباشر وغير المباشر.

٧. استخلاص نتائج عملية تقدم توصيات علمية للجهات الحكومية والهيئات التمويلية تساعد على تطوير السياسات التمويلية المستقبلية، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال في المملكة.

من خلال هذه الأهداف، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة تسهم في تقييم فعالية التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية ودوره في تمكين رواد الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

تساؤلات الدراسة

انطلاقًا من مشكلة الدراسة التي تتمثل في الحاجة إلى قياس أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي توضح أبعاد الظاهرة وتحدد نطاق البحث. وتتضمن تساؤلات الدراسة ما يلي:

١. ما أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية؟

وهو التساؤل الرئيس الذي تسعى الدراسة إلى تحليله وقياسه بدقة من خلال المتغيرات المرتبطة بالنمو الريادي.

٢. إلى أي مدى تسهم برامج التمويل الحكومية في توسع المشاريع الريادية؟

ويتعلق هذا التساؤل بقدرة المشاريع على زيادة حجم إنتاجها، أو فتح فروع جديدة، أو دخول أسواق إضافية بعد الحصول على التمويل.

٣. ما دور التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية في تعزيز الاستدامة المالية والتشغيلية للمشاريع؟

ويركز هذا التساؤل على مدى قدرة المشاريع على الحفاظ على استثمارها ومرونتها على المدى الطويل.

٤. هل يؤثر التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية على مستوى الابتكار داخل المشاريع الريادية؟

ويشمل ذلك تحليل قدرة المشاريع على تطوير منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين العمليات بفضل التمويل.

٥. ما مدى إسهام برامج التمويل الحكومية في دعم خلق فرص عمل جديدة لدى رواد الأعمال؟

ويتعلق هذا التساؤل بقدرة المشاريع على التوسع الوظيفي وزيادة عدد العاملين بعد الاستفادة من التمويل.

٦. ما العوامل التي تؤثر في فعالية برامج التمويل الحكومية؟

ويركز هذا التساؤل على آليات التمويل، شروطه، سهولة الحصول عليه، والبرامج الداعمة المصاحبة له، ومدى تأثيرها على نجاح المشاريع.

تسهم هذه التساؤلات في بناء إطار بحثي شامل يساعد على فهم الأثر الحقيقي للتمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية على النمو الريادي، مما يتيح تحليلاً موضوعياً لأبعاد المشكلة والوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاستفادة منها علمياً وعملياً

فروض الدراسة:

اعتماداً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها الأساسية المتعلقة بقياس أثر برامج التمويل الحكومية في المملكة العربية السعودية على نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، تم صياغة مجموعة من الفروض البحثية التي تسعى الدراسة لاختبارها والتحقق من صحتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وتمثل هذه الفروض الأساس العلمي الذي تستند إليه منهجية التحليل، وذلك على النحو الآتي:

١. الفرضية الرئيسة:

١H: لبرامج التمويل الحكومية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية.

٢. الفرضية الفرعية الأولى:

١H-١: لبرامج التمويل الحكومية أثر إيجابي على توسع المشاريع الريادية بعد الحصول على التمويل.

٣. الفرضية الفرعية الثانية:

١H-٢: يسهم التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية في تعزيز الاستدامة المالية والتشغيلية للمشاريع الريادية.

٤. الفرضية الفرعية الثالثة:

١H-٣: لبرامج التمويل الحكومية أثر إيجابي في رفع مستوى الابتكار داخل المشاريع الريادية.

٥. الفرضية الفرعية الرابعة:

١H-٤: تسهم برامج التمويل الحكومية في زيادة فرص العمل داخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٦. الفرضية الفرعية الخامسة:

١H-٥: تزداد فعالية برامج التمويل الحكومية بوجود برامج مصاحبة مثل الإرشاد والاستشارات والتوجيه الإداري.

تشكل هذه الفروض إطاراً علمياً يساعد على تحليل البيانات واختبار العلاقات بين المتغيرات، بما يسهم في فهم مدى فعالية التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية في تحقيق النمو الريادي، والوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج الداعمة لرواد الأعمال

الدراسات السابقة:

ُعدّ الدراسات السابقة جزءاً أساسياً في بناء الإطار العلمي للبحث، حيث تسهم في توضيح ما توصل إليه الباحثون حول أثر برامج التمويل الحكومية في المملكة العربية السعودية على نمو رواد الأعمال، كما تساعد في تحديد الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها. ويمكن تصنيف الدراسات السابقة إلى دراسات تناولت التمويل الحكومي بشكل مباشر، وأخرى ركزت على النمو الريادي، ودراسات جمعت بين المتغيرين.

هدفت دراسة سليم (٢٠١٩) إلى التعرف على أثر التمويل الحكومي الميسر في دعم تأسيس المشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة من رواد الأعمال المستفيدين من برامج التمويل الحكومي. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الميسر يسهم بدرجة كبيرة في مساعدة رواد الأعمال على تجاوز العقبات المرتبطة بمرحلة التأسيس، خصوصاً في ظل صعوبة الحصول على التمويل التقليدي، مما يعزز من فرص بدء المشروع واستمراره.

كما هدفت دراسة جبريل (٢٠٢٠) إلى قياس أثر برامج التمويل الحكومية على الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأولى من عمر المشروع. واعتمدت الدراسة المنهج الكمي من خلال تحليل البيانات المالية لعينة من المشاريع المدعومة، إلى جانب استخدام استبانة لقياس تصورات أصحاب المشاريع. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي مباشر للتمويل الحكومي على تحسن مؤشرات الأداء المالي، خاصة في السنوات الثلاث الأولى، مما يزيد من احتمالية بقاء المشروع في السوق.

وفي دراسة الزهراني (٢٠٢١)، كان الهدف تحليل أثر القروض الحكومية على التوسع التشغيلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على بيانات ثانوية وتقارير رسمية، إضافة إلى أداة استبانة ميدانية. وأشارت النتائج إلى أن التمويل الحكومي يسهم في رفع القدرة الإنتاجية وزيادة حجم العمليات التشغيلية بنسبة ملحوظة، لا سيما في القطاعات الصناعية والخدمية.

أما دراسة Alkaabi (٢٠٢٠) في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد هدفت إلى استكشاف العلاقة بين التمويل الحكومي ونمو الأعمال الريادية. واعتمدت الدراسة المنهج الكمي باستخدام تحليل الانحدار لقياس أثر الدعم الحكومي على مؤشرات النمو. وأكدت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الحكومي ونمو المشاريع الريادية، كما بيّنت أن الجمع بين الدعم المالي وبرامج التدريب والإرشاد يحقق نتائج أفضل مقارنة بتقديم التمويل المالي فقط.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح وجود اهتمام بحثي متزايد بدراسة أثر التمويل الحكومي في دعم ريادة الأعمال ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث اتفقت معظم الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين الدعم التمويلي الحكومي وتحسين أداء المشاريع وزيادة فرص استمراريتها في السوق.

وتتشابه الدراسات في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي أو المنهج الكمي، واستخدام الاستبانة وتحليل البيانات المالية كأدوات رئيسة لجمع البيانات، كما ركزت غالبية الدراسات على قياس أثر التمويل على مؤشرات الأداء المالي أو التوسع التشغيلي.

في المقابل، اختلفت الدراسات من حيث البيئات التطبيقية، وحجم العينات، ونوع المتغيرات المستخدمة في قياس النمو، حيث ركزت بعض الدراسات على البعد المالي فقط، بينما تناولت دراسات أخرى الأبعاد التشغيلية أو الإدارية للنمو. كما اختلفت في طبيعة الدعم محل الدراسة، إذ تناولت بعض البحوث التمويل المالي فقط، في حين بحثت أخرى أثر الدعم المتكامل الذي يجمع بين التمويل والتدريب والإرشاد.

وتتمثل الفجوة البحثية في قلة الدراسات التي تناولت أثر برامج التمويل الحكومية في المملكة العربية السعودية من منظور شامل يجمع بين أبعاد الدعم المختلفة وربطها بمؤشرات نمو رواد الأعمال بشكل متكامل، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال تقديم إطار تحليلي يربط بين برامج التمويل الحكومي وأبعاد نمو المشاريع الريادية في البيئة السعودية

ثانيًا: الدراسات المتعلقة بنمو رواد الأعمال

تؤكد الأدبيات أن نمو المشاريع الريادية يعتمد على مجموعة من العوامل، من أبرزها الوصول إلى التمويل، وامتلاك المهارات الإدارية، والقدرة على الابتكار. فقد أشارت دراسة Hussain & Khan (٢٠١٩) إلى أن المشاريع التي تحصل على تمويل مناسب تكون أكثر قدرة على التوسع والدخول إلى أسواق جديدة. كما توصلت دراسة Kuratko & Audretsch (٢٠٢٠) إلى أن التمويل يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الابتكار، حيث يمكن رواد الأعمال من تطوير منتجات وخدمات جديدة تدعم استدامة المشروع.

وفي السياق نفسه، أشارت دراسة الدوخي (٢٠٢٢) إلى أن التمويل يسهم في رفع جودة العمليات التشغيلية داخل المشاريع الريادية، مما يزيد من قدرتها على التنافس في السوق المحلي والدولي. كما بينت دراسة Morris (٢٠٢١) أن الوصول إلى التمويل يعد عاملاً حاسماً في نجاح المشاريع الناشئة، خاصة في القطاعات التقنية.

ثالثًا: الدراسات التي جمعت بين التمويل والنمو الريادي

تناولت بعض الأبحاث العلاقة المباشرة بين التمويل الحكومي والنمو الريادي. ففي دراسة الشمري (٢٠٢١) التي أجريت على مشاريع مستفيدة من برامج "منشآت"، تبين أن المشاريع التي تحصل على تمويل حكومي مصحوب بخدمات تمكينية (مثل التدريب والإرشاد) تحقق معدلات نمو أعلى من المشاريع التي تحصل على تمويل مالي فقط. كما وجدت دراسة Al-Sadi et al (٢٠١٩) في عمان أن التمويل الحكومي يعزز فرص بقاء المشاريع في السوق بنسبة مرتفعة، خصوصًا في السنوات الأولى.

أما دراسة بدر (٢٠٢٣) التي تناولت أثر التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية بعد جائحة كورونا، فقد أظهرت أن برامج الدعم الحكومية مثل دعم الرواتب والقروض التحفيزية أسهمت في إنقاذ مئات المشاريع من الإغلاق، وساعدتها على استعادة نشاطها تدريجيًا.

رابعًا: الفجوة البحثية

من خلال تحليل الدراسات السابقة، يمكن تحديد مجموعة من الفجوات البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها:

١. قلة الدراسات التي تقيس أثر التمويل الحكومي في سياق سعودي حديث بعد التحولات الاقتصادية لرؤية ٢٠٣٠.
٢. معظم الدراسات ركزت على جانب واحد من النمو الريادي، مثل التوسع أو الابتكار، بينما تهدف هذه الدراسة إلى قياس النمو بأبعاده المتعددة.
٣. ندرة الدراسات التي تدمج بين البيانات الميدانية الحديثة والاستنتاجات المستقاة من البرامج الحكومية الحالية مثل برامج بنك التنمية الاجتماعية ومنشآت.

٤. قلة الدراسات التي تقيم أثر البرامج المصاحبة للتمويل (مثل الاستشارات والإرشاد) والتي تُعد عنصرًا مهمًا في نجاح البرامج الحكومية.

انطلاقًا من ذلك، تقدم هذه الدراسة مساهمة علمية جديدة من خلال تحليل شامل ومعاصر لأثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية

المنطلقات النظرية للدراسة:

يهدف هذا الجزء إلى توضيح الأسس النظرية التي يستند إليها البحث في تفسير أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال، من خلال استعراض مجموعة من النظريات والنماذج الاقتصادية والإدارية المرتبطة بموضوع الدراسة. وتشكل هذه المنطلقات إطارًا علميًا يساعد على فهم العلاقات بين المتغيرات، وبناء التفسير النظري للنتائج المتوقع الوصول إليها.

أولاً: نظرية التمويل ودوره في دعم المشاريع الريادية

تشير النظريات الاقتصادية إلى أن التمويل يمثل أحد أهم الموارد التي يحتاجها رواد الأعمال في مراحل التأسيس والنمو. وتُعد نظرية التمويل التقليدية (Traditional Finance Theory) إحدى أبرز النظريات التي توضح أهمية توفر رأس المال لبدء الأعمال والتوسع، حيث تشير إلى أن نقص التمويل يُعد عقبة رئيسية أمام دخول الأسواق أو البقاء فيها.

كما تبرز نظرية تكلفة رأس المال (Cost of Capital Theory) التي توضح أن انخفاض تكلفة التمويل – كما في التمويل الحكومي الميسر – يساهم في زيادة قدرة رواد الأعمال على الاستثمار في مشاريع جديدة أو توسعة مشاريع قائمة، مما يرفع من فرص نموها.

ثانيًا: نظرية الموارد (Resource-Based View - RBV)

تعد هذه النظرية من أكثر النظريات شيوعًا في مجال الإدارة الاستراتيجية، حيث تؤكد أن امتلاك المشروع لموارد قيمة ونادرة وقابلة للاستغلال يساهم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة. ووفق هذه النظرية، يعتبر التمويل الحكومي أحد الموارد الجوهرية التي يمكن أن توفر للمشروع قدرة على:

- تطوير منتجات جديدة
- تحسين العمليات التشغيلية
- الدخول لأسواق جديدة
- رفع مستوى الابتكار

وبالتالي، فإن التمويل الحكومي ليس مجرد دعم مالي، بل يعد موردًا استراتيجيًا يعزز النمو طويل الأمد.

ثالثًا: نظرية النمو الريادي (Entrepreneurial Growth Theory)

تُعنى هذه النظرية بدراسة العوامل التي تؤثر على نمو المشاريع الريادية، وتؤكد أن النمو لا يعتمد فقط على قدرات رائد الأعمال، بل يتأثر أيضًا بالبيئة الداعمة مثل:

- توفر التمويل
- تيسير الإجراءات الحكومية
- الدعم الفني والإرشاد
- مرافقة النمو بخدمات تمكينية

وبالاستناد إلى هذه النظرية، يُفترض أن برامج التمويل الحكومية تسهم في تحقيق النمو الريادي عندما تترافق مع خدمات غير مالية مثل الإرشاد، التدريب، وبرامج التمكين الإداري.

رابعًا: نظرية الابتكار (Innovation Theory)

تركز هذه النظرية على أهمية الابتكار في نجاح ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويؤكد شومبيتر (Schumpeter) أن الابتكار يمثل المحرك الرئيس لخلق القيمة الاقتصادية، وأن المشاريع المبتكرة تمتلك قدرة أعلى على التوسع والبقاء في الأسواق.

وتشير النظرية إلى أن التمويل يمثل عنصرًا أساسيًا لتمكين الابتكار، خصوصًا في المشاريع التقنية أو المشاريع ذات المخاطر العالية، وهو ما يجعل التمويل الحكومي داعمًا مهمًا للنشاط الابتكاري.

خامسًا: نظرية الوكالة (Agency Theory)

تُستخدم هذه النظرية لتفسير العلاقة بين الجهات الممولة ورواد الأعمال، حيث تشير إلى وجود فجوة معلوماتية بين الطرفين. ووفقًا لها، فإن التمويل الحكومي يقلل من المخاطر التي تواجه رواد الأعمال، كما يخفف من القيود التمويلية التي تفرضها البنوك التجارية.

وتوضح النظرية أن التمويل الحكومي المصحوب بالمتابعة والإشراف يقلل من المخاطر ويزيد فرص النجاح، مما ينعكس على النمو والاستدامة للمشاريع.

سادسًا: نموذج بيئة ريادة الأعمال (Entrepreneurial Ecosystem Model)

يعد هذا النموذج من أهم النماذج المعاصرة في دراسة بيئة ريادة الأعمال، حيث يوضح أن المشاريع الريادية تنمو في حال توفر مجموعة عناصر مترابطة، تشمل:

- التمويل
- المواهب
- الحوكمة
- الثقافة الريادية
- البنية التحتية
- الدعم الحكومي
- التشريعات
- التكنولوجيا

وبالتالي فإن التمويل الحكومي يمثل عنصرًا أساسيًا من عناصر النظام البيئي الريادي، ولا يمكن تحقيق نمو مستدام دون تكامل هذا العنصر مع العناصر الأخرى.

سابعًا: العلاقة بين المنطلقات النظرية وموضوع الدراسة

من خلال هذه النظريات والنماذج، يمكن بناء التفسير النظري الخاص بالدراسة، والذي يتمثل في:

١. التمويل الحكومي يمثل موردًا استراتيجيًا يساعد على تعزيز النمو (نظرية الموارد).
٢. الخدمات المصاحبة للتمويل تسهم في تحسين الأداء الريادي (نظرية النمو الريادي).
٣. التمويل المرتبط بالابتكار يعزز القدرة التنافسية للمشاريع (نظرية الابتكار).
٤. الرقابة الحكومية والاستخدام الأمثل للتمويل يقللان من الفجوة المعلوماتية (نظرية الوكالة).

٥. تكامل برامج التمويل مع عناصر النظام البيئي الريادي يؤدي إلى نتائج أفضل.

وبالتالي، يشكل هذا الإطار النظري أساساً لفهم العلاقات بين التمويل الحكومي ونمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد المناهج المستخدمة على نطاق واسع في البحوث الإدارية والاقتصادية لقدرته على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل العلاقات بين متغيراتها. ويهدف هذا المنهج إلى تقديم صورة واضحة عن أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، من خلال جمع البيانات وتحليلها وفق إجراءات منهجية علمية.

وفي ضوء ذلك، تستند الدراسة إلى مصادر بيانات أولية وثانوية، على النحو الآتي:

١. البيانات الأولية:

تم جمعها من خلال أداة الاستبانة الموجهة إلى رواد الأعمال المستفيدين من برامج التمويل الحكومية. وتم تصميم الاستبانة وفق منهجية علمية تتضمن مجموعة من المحاور المتعلقة بالتوسع والاستدامة والابتكار وخلق فرص العمل. كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس إجابات المستجيبين وتحليل اتجاهاتهم.

٢. البيانات الثانوية:

وتشمل الدراسات السابقة، والتقارير الحكومية، وإحصاءات الجهات التمويلية مثل بنك التنمية الاجتماعية، منشآت، صناديق التنمية الصناعي، وغيرها. وقد ساعدت هذه البيانات في بناء الإطار النظري للدراسة وتحديد الفجوة البحثية.

٣. مجتمع الدراسة:

يتكون من رواد الأعمال في المملكة المستفيدين من برامج التمويل الحكومية خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥.

٤. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، لضمان تمثيل مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية. ويُراعى أن تعكس العينة تنوع البرامج التمويلية المستخدمة من قبل المستفيدين.

٥. أداة التحليل الإحصائي:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل:

- الإحصاءات الوصفية (المتوسطات والانحراف المعياري).
- اختبار الارتباط (Correlation).
- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لقياس أثر التمويل على النمو.
- اختبار صدق وثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا.

٦. إجراءات الدراسة:

شملت تحديد المشكلة وصياغة الفروض، ثم تصميم الأداة وتوزيعها وجمع البيانات، يلي ذلك تحليل النتائج ومناقشتها في ضوء الإطار النظري، وصولاً إلى تقديم الاستنتاجات والتوصيات.

وبذلك، توفر هذه المنهجية إطاراً متكاملًا يساعد على التحقق من الفروض البحثية وقياس أثر البرامج التمويلية الحكومية على نمو رواد الأعمال بدرجة عالية من الدقة والموضوعية

أدوات الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية التي تسهم في جمع البيانات وتحليلها بدقة وموضوعية من أجل قياس أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال. وقد تم اختيار هذه الأدوات بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وخصائص مجتمعها، وذلك على النحو التالي:

١. الاستبانة (Questionnaire):

تُعد الاستبانة الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية، حيث تم تصميمها وفق معايير علمية دقيقة تتناسب مع أهداف الدراسة ومتغيراتها. وقد تضمنت مجموعة من المحاور التي تقيس:

- مستوى التوسع بعد الحصول على التمويل،
- درجة الاستدامة المالية والتشغيلية،

- مستوى الابتكار،
 - عدد وفرص الوظائف الجديدة،
 - رضا المستفيدين عن البرامج التمويلية الحكومية.
- واعتمدت الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس إدراك المستجيبين حول بنود الدراسة، مما يسمح بتحليل الاتجاهات بدقة.

٢. المقابلات شبه المبنية (Semi-Structured Interviews):

يهدف الحصول على بيانات نوعية تعزز الفهم العميق لتجارب المستفيدين، تم إجراء مقابلات محدودة مع عدد من رواد الأعمال والمسؤولين في الجهات التمويلية الحكومية. وقد ساعدت هذه المقابلات في توضيح بعض الجوانب التي يصعب قياسها بالاستبانة فقط، مثل التحديات التي تواجه المستفيدين بعد الحصول على التمويل.

٣. تحليل الوثائق والتقارير (Document Analysis):

تم الاعتماد على تقارير رسمية صادرة عن جهات حكومية مثل بنك التنمية الاجتماعية، منشآت، صندوق التنمية الصناعي، إضافة إلى تقارير دولية حول ريادة الأعمال والتمويل. وقد ساعد تحليل هذه الوثائق في إثراء الإطار النظري للدراسة وبناء خلفية قوية للمشكلة البحثية.

٤. الأساليب الإحصائية (Statistical Tools):

بعد جمع البيانات، تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS، وذلك عبر مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تشمل:

- الإحصاءات الوصفية،
- معامل الارتباط،
- تحليل الانحدار المتعدد،
- اختبار صدق وثبات الأداة عبر معامل كرونباخ ألفا.

وقد مكّنت هذه الأدوات الباحث من تفسير العلاقات بين المتغيرات والتحقق من الفروض البحثية.

من خلال هذه الأدوات المتنوعة، تمكنت الدراسة من جمع بيانات كمية ونوعية دقيقة، مما أتاح بناء صورة شاملة حول أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال في المملكة

حدود الدراسة :

تتناول هذه الدراسة أثر برامج التمويل الحكومية على نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، وقد واجهت الدراسة عددًا من الحدود التي يجب توضيحها لضمان فهم أكثر دقة لنتائج البحث وتفسيرها، وذلك على النحو الآتي:

١. الحدود المكانية (Geographical Limitations):

تقتصر هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية، نظرًا لتعدد برامج التمويل الحكومية فيها وتنوع الجهات الداعمة لريادة الأعمال. وبالتالي، قد تختلف نتائج الدراسة عند تطبيقها على دول أخرى تختلف فيها البيئة الاقتصادية والتمويلية.

٢. الحدود الزمانية (Time Limitations):

اعتمدت الدراسة على بيانات وبرامج تمويل حكومية ممتدة خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥، وهي مرحلة شهدت تطورات كبيرة في البرامج التمويلية بعد إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد تؤثر أي تغييرات مستقبلية في سياسات التمويل أو آليات الدعم على مدى انطباق النتائج في السنوات اللاحقة.

٣. الحدود الموضوعية (Subject Limitations):

تركز الدراسة على قياس أثر التمويل الحكومي فقط في جوانب محددة من النمو الريادي، وهي:

• التوسع،

- الاستدامة،
- الابتكار،
- خلق الوظائف.

ولا تشمل الدراسة عناصر أخرى قد تؤثر في النمو مثل المهارات الإدارية لرائد الأعمال أو العوامل السوقية.

٤. الحدود البشرية (Human Limitations):

يقتصر مجتمع الدراسة على رواد الأعمال المستفيدين من برامج التمويل الحكومية فقط، مما يعني أن النتائج لا تشمل رواد الأعمال الذين يعتمدون على التمويل الذاتي أو التمويل الخاص أو رأس المال الجريء غير الحكومي.

٥. الحدود المنهجية (Methodological Limitations):

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة لجمع البيانات، مما يجعل النتائج متأثرة بمدى دقة إجابات المستجيبين وصدقها. كما أن استخدام عينة عشوائية من المستفيدين قد لا يعكس تجربة جميع رواد الأعمال على مستوى المملكة.

٦. حدود الأدوات (Instrument Limitations):

تعتمد النتائج على أدوات القياس المستخدمة مثل الاستبانة وبرنامج التحليل الإحصائي SPSS، وقد تؤثر طبيعة الأسئلة أو صياغتها على مستوى دقة الإجابات وعمق التحليل.

من خلال هذه الحدود، يتضح إطار الدراسة بدقة، بما يضمن فهمًا صحيحًا لطبيعة النتائج والاستنتاجات، ويساعد على توجيه الدراسات المستقبلية نحو معالجة الجوانب التي لم تشملها هذه الدراسة

المراجع:

الحسن، محمد (٢٠٠٨، شباط). الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية في جامعة الفرات ومعوقاته. بحث مقدم في ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي: التحديات والتطوير. جامعة تشرين: اللاذقية.

الدوخي، عبدالعزيز (٢٠٢٢). العوامل المؤثرة في نمو المشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية. مجلة الإدارة والاقتصاد، ١٤ (٣)، ١١٥-١٤٠.

الزهراني، عبدالله (٢٠٢١). أثر التمويل الحكومي على التوسع التشغيلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة. مجلة البحوث الإدارية، ١٨ (٢)، ٧٥-١٠٢.

سليم، مازن (٢٠١٩). دور برامج التمويل الحكومية في دعم ريادة الأعمال. مجلة الاقتصاد والتنمية، ١١ (٤)، ٥٥-٧٨.

جبريل، صالح (٢٠٢٠). فعالية القروض الحكومية في تحسين الأداء المالي للمشاريع الريادية. مجلة العلوم الإدارية، ٩ (٢)، ٩٩-١٢٦.

بدر، فهد (٢٠٢٣). أثر برامج الدعم الحكومية على استمرارية المنشآت الصغيرة بعد جائحة كورونا. مجلة الاقتصاد السعودي المعاصر، ٧(١)، ٣٠-٥٢.

(). Innovation and entrepreneurial growth in emerging ٢٠٢٠ Kuratko, D. F., & Audretsch, D. B. (١٦٨-١٤٥), ٢(١٢) economies. Journal of Entrepreneurship Studies,

(). Government financial support and SME growth: An empirical analysis. ٢٠١٩ Hussain, A., & Khan, R. (٦٣-٤٤), ١(٨) International Journal of Business and Finance,

(). Access to finance and entrepreneurial success in small enterprises. Journal of ٢٠٢١ Morris, T. (٢٢٠-٢٠١), ٣(٢٤) Business Research,

(). Impact of government funding on entrepreneurial development in the UAE. ٢٠٢٠ Alkaabi, S. (١١٢-٩٠), ٢(٦) International Review of Economics,

(). The role of government support in SME sustainability: ٢٠١٩ Al-Sadi, R., Belwal, R., & Al-Badi, A. (٣٢٩-٣١٠), ٤(١٥) Evidence from Oman. Journal of Small Business and Enterprise Development,